

شرم القواعد المثلى

في صفات الله وأسمائه الحسنى

محمد بن صالح العثيمين

— رحمه الله تعالى —

لفضيلة الشيخ

عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر

حفظه الله تعالى

النسخة الإلكترونية الأولى

www.ajurry.com

[الشريط التاسع]

أعدّ هذه المادة

سالم بن محمد الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ ذكر المصنف - رحمه الله - القاعدة السادسة من قواعد الصفات ألا وهي: يلزم في إثبات الصفات التخلّي عن محظورين عظيمين وهما التمثيل والتكييف. وسبق أن تكلمنا بعض الشيء على التمثيل، ذلكم المحذور الخطير الذي ينبغي على المسلم أن يكون في غاية الحذر منه؛ لأن الله - جل وعلا - تُثَبِّتُ له صفاته على الوجه الذي يخصه ويليق بجلاله وكماله، وهو - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - كما قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وكما قال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا (٦٥)﴾ [مریم: ٦٥]، قد ذكر المصنف - رحمه الله - الأدلة على بطلان التشبيه من السمع ومن العقل. ثم ختمها ببيان الفرق بين التشبيه والتمثيل، قال: (والتشبيه كالتمثيل؛ وقد يفرّق بينهما بأن التمثيل: التسوية في كل الصفات، والتشبيه: التسوية في أكثر الصفات؛ لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١])، فهذه فائدة ختم بها - رحمه الله - التحذير من التمثيل، وهي في بيان الفرق بين التمثيل والتشبيه.

وكثيراً ما يأتي في كتب أهل العلم في التحذير من التمثيل استعمال نفي التشبيه، يقولون: "لا شبه له"، ويراد بذلك: لا مثيل له، أو "لا شبه له" ويراد: لا مثل له. فيطلق نفي التشبيه ويراد به نفي التمثيل. وهذا يأتي كثيراً في كلام أهل العلم وفي كتب السلف، يأتي ذم التشبيه ويريدون به ذم التمثيل، لكن الشيخ - رحمه الله - يشير إلى أن ثمة فرقاً بينهما، قال: (التمثيل: التسوية في كل الصفات). إذا قيل: هذا مثل هذا، أي في كل الصفات. أمّا (التشبيه: التسوية في أكثر الصفات)، فهذا الفرق بينهما، التمثيل تسوية في كل الصفات، والتشبيه تسوية في أكثر الصفات. والذي جاء نفيه التمثيل، كما قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ولهذا يقول الشيخ رحمه الله: الأولى أن يُستعمل التعبير القرآني لا التعبير الإنساني، لأن الله - عز وجل - قال في القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فالأولى أن يستعمل القول القرآني - كلام الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وهو نفي التمثيل لا نفي التشبيه. على أنه إذا استعمل نفي التشبيه - كما هو وارد في كثير من كتب أهل العلم - مراداً به نفي التمثيل فلا حرج في ذلك، إذا اصطُح على استعمال نفي التشبيه مراداً به نفي التمثيل فلا

حرج في ذلك كما هو شائع ويكثر في كتب أهل العلم ذم التشبيه وذم المشبهة مُراداً بذلك ذم التمثيل وذم المثلة.

ثم أخذ يتكلم عن المحذور الثاني وهو ذم التكييف، قال المؤلف - رحمه الله تعالى -:

[المتن]

وأما التكييف فهو: أن يعتقد المُثَبِّتُ أنَّ كيفية صفات الله -تعالى- كذا وكذا من غير أن يقيدها بمماثل؛ وهذا اعتقادٌ باطلٌ بدليل السمع والعقل.

أما السمع فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (٣٦) [الإسراء: ٣٦]؛ ومن المعلوم: أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا؛ لأنه -تعالى- أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيةها، فيكون تكيفها قفواً لِمَا ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به.

وأما العقل: فلأن الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته، أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عنه، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله عز وجل، فوجب بطلان تكيفها.

وأيضاً: فإننا نقول: أي كيفية تقدّر لها لصفات الله تعالى؟

إنَّ أيَّ كيفية تقدّر لها في ذهنك فالله أعظم وأجل من ذلك.

وأيَّ كيفية تقدّر لها لصفات الله -تعالى- فإنك ستكون كاذباً فيها؛ لأنه لا علم لك بذلك.

وحينئذ يجب الكفّ عن التكييف تقديرًا بالجنان أو تقريرًا باللسان أو تحريراً بالبنان.

ولهذا لما سئل مالك -رحمه الله تعالى- عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

اسْتَوَى﴾ [طه: ٥٠]، كيف استوى؟ أطرق -رحمه الله- برأسه حتى علاه الرُحَصَاء (العرق)، ثم

قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة). ورُوي

عن شيخه ربيعة أيضاً: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول). وقد مشى أهل العلم بعدهما

على هذا الميزان.

وإذا كان الكيف غير معقول ولم يرد به الشرع فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي

فوجب الكفُّ عنه.

فالحذر الحذر من التكييف أو محاولته فإنك إن فعلت وقعت في مفاوز لا تستطيع الخلاص منها، وإن ألقاه الشيطان في قلبك فاعلم أنه من نرغاته، فالجأ إلى ربك فإنه معاذك، وافعل ما أمرك به فإنه طيبك، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦].

[الشرح]

هذا بيان من المصنّف - رحمه الله - لهذا المحذور الذي هو التكييف، والتكييف باطل كالتمثيل. ولا سبيل للعبد أن يعرف كيفية صفات الله - تبارك وتعالى - وإثبات أهل السنة والجماعة لصفات الله - جل وعلا - إثبات وجود لا إثبات تكييف، عندما نقول: لله سمع، والله بصر، والله يد، والله قدم، ونحو ذلك من صفاته. فإثباتنا لها إثبات وجود لا إثبات تكييف، نحن نثبت وجودها ونقطع بأن الرب العظيم متّصف بها لكننا لا نعلم كيفيتها؛ لأن الله - عز وجل - أخبرنا بأنه متّصف بهذه الصفات ولم يخبرنا بكيفيتها، ولا مجال في هذا الباب لتجاوز ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - قد سبق أن مرّ معنا قول الإمام أحمد رحمه الله: "نصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله - صلى الله عليه وسلم -، لا نتجاوز القرآن والحديث". والقرآن والحديث ليس فيهما إلا إثبات الصفات، وليس فيهما بيان لكيفيتها، ولهذا الكيفية مجهولة، لم تُبين لنا في القرآن ولا في السنة، ولا طريق ولا سبيل إلى معرفتها. ولهذا وجب على المؤمن أن يقطع الطمع من نفسه في إدراك كيفية صفة الرب، قد يقع في النفس طمع في معرفة كيفية صفة الرب، كأن تتساءل نفسه: كيف يده سبحانه؟ كيف سمعه؟ فالواجب في مثل هذه الحال أن يقطع الطمع من قلبه؛ بأن لا يفكر وأن لا يُقدّر، وأن لا يعمل ذهنه في هذا الباب لأنه إعمال للذهن وشغل للفكر فيما لا سبيل له إلى الوصول إليه وتحصيله، ولو اشتغل مُشتغل بهذا الباب فكل ما يُقدّره ذهنه من كمال وجمال وحُسن وعظمية فالله أجل وأكبر من ذلك. كما يقول المؤمن معظماً ربّه: (الله أكبر) وبين النبي - عليه الصلاة والسلام - معنى ذلك في حديثه لعدي بقوله: «يا عدي ما يُفرك؟ أيفرك أن يقال: الله أكبر، وهل شيء أكبر من الله؟». فالله - عز وجل - هو الكبير المتعال. ولا يمكن للعقول القاصرة والأفكار الضعيفة أن تبلغ معرفة كنه صفاته - سبحانه وتعالى -، ولهذا وجب في هذا الباب أن

يقطع الإنسان الطمع في معرفة الكيفية. وإثبات أهل السنة والجماعة للصفات هو إثبات وجود لا إثبات تكييف، ولهذا من قواعد هذا الباب قول السلف رحمهم الله: "أمرؤها كما جاءت بلا كيف". (أمرؤها) أي: نصوص وأحاديث الصفات، (كما جاءت) أي: كما جاءت مُحَمَّلَةً بالمعاني، فمَرَّهَا كما جاءت بإثبات معانيها اللائقة بالله وبجلاله وكماله وعظمته سبحانه. (بلا كيف) أي: بلا خوض منّا في معرفة الكيفية. هذا هو مراد السلف بقولهم: (بلا كيف)، أي: بلا تكييف، بدون محاولة لمعرفة الكيفية، فالنفي هنا نفيٌ للعلم بالكيفية، لا نفيٌ لوجود الكيفية. فلنلاحظ هذا، قول السلف رحمهم الله: (بلا كيف) ينفون علمنا بالكيفية، أي بدون محاولة لمعرفة الكيفية، لأن هذا لا سبيل إليه، وليس مرادهم بقولهم: (بلا كيف) أي: أن صفة الله لا كيفية لها، هذا لا يقوله أحد من السلف؛ لأنّ ما لا كيفية لصفته عدم، والنفي هنا للعلم لا لوجود الكيفية. صفات الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لها كيفية هو أعلم بها سبحانه، لكننا ننفي علمنا، ولهذا الإمام مالك -كما سيأتي كلامه- قال: "والكيف مجهول". ولم يقل: معدوم، وفي بعض الروايات قال: والكيف غير معقول. ولم يقل: غير موجود. وفرق بين التعبيرين، فالله -عز وجل- لصفاته كيفية والنفي للعلم، وفي النصوص أخبرنا بوجود هذه الصفات ولم نُخبر بكيفيتها، والواجب الوقوف على ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- دون أن نتجاوز القرآن والحديث.

بدأ الشيخ -رحمه الله- أول ما بدأ في التحذير من التكييف ببيان ما هو التكييف وما حقيقته:

قال: (هو: أن يعتقد المُثَبَّتُ أَنَّ كيفية صفات الله -تعالى- كذا وكذا من غير أن يقيدها

بمماثل). إذا قيدها بمماثل أصبح تكييفه تمثيلاً، وإن لم يقيدها بمماثل فهذا تكييف بلا تمثيل. ولهذا أشرت سابقاً إلى قول أهل العلم: "إن كل ممثّل مكيف وليس كل مكيف ممثلاً" لماذا ليس كل مكيف ممثلاً؟ لأن المكيف قد يجعل صفة الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- على كيفية يقدرها هو في ذهنه ويتخرّصها في عقله دون أن يقيس هذه الصفة بالصفة المُشَاهِدة التي يراها في المخلوقات، فهذا تكييف بلا تمثيل. إذن التكييف: إثبات الصفة لله -تعالى- على وجه يُقَدَّر فيه المُثَبَّتُ على هذه الصفة له كيفية معينة. ولهذا قال بعض أهل العلم في تعريف التكييف: "هو السؤال عن الصفة بكيف، والبحث عن

جواب هذا السؤال". هذا هو التكييف. يقول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

اسْتَوَى (٥)﴾ [الرحمن: ٥]، فيخوض المُكَيِّفُ في بحث جواب: كيف استوى؟ (الله يدان) فيخوض

المكيّف في بحث جواب: كيف يداه؟ وهكذا.. هذا هو التكيّف. وهو باطل. ولهذا قال الشيخ: **(وهذا اعتقاد باطل بدليل السّمع والعقل).**

ثم شرع في بيان دلالة السّمع على بطلان التكيّف ثم دلالة العقل على ذلك. قال في دلالة السّمع: **(أما السمع فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].)** والآية واضحة الدلالة في بطلان التكيّف؛ لأن العلم بالكيفية فرع للإحاطة والإدراك، والله - عز وجل - لا يحاط به علماً ولا تُدرّكه الأبصار، فهذه الإحاطة مُنتفية، ولهذا لم يُنف هنا العلم به، وإنما نفى الإحاطة به علماً سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قال: **(وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦])**، وهذه أيضاً واضحة في بطلان التكيّف لأن كل مُكيّف قد قفا ما ليس له به علم، وهذا من أعظم المحرمات. كذلك يدل على بطلان التكيّف قول الله تعالى: **﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١١٩]**، والمُكيّف قائلٌ على الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بلا علم، ويدلّ كذلك على بطلانه قول الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١٠]**، ومن أعظم هذا التقدم بين يدي الله ورسوله الخوض في كيفية صفاته - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - مع أنه لا سبيل إلى معرفتها.

قال: **(ومن المعلوم: أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا؛ لأنه - تعالى - أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيةها).** تأمل هذه الكلمة **(أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيةها)** ولهذا أهل السنة والجماعة إثباتهم للصفات إثبات وجود لا إثبات تكيّف. ولهذا لو طُرِح سؤال في هذا الموضوع: لماذا إثبات أهل السنة للصفات إثبات وجود وليس إثبات تكيّف؟ جوابه قول الشيخ رحمه الله: **(لأنه - تعالى - أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيةها)**، أخبرنا في القرآن أنه استوى على العرش؛ لكن لم يخبرنا كيف استوى عليه، أخبرنا رسوله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أن الله يتزل إلى السماء الدنيا كل ليلة في ثلث الليل الآخر، ولم يُخبرنا كيف يتزل. فنحن نُثَبِتُ ما أخبرنا به ونكفّ عن الخوض فيما لم نُخَبَر به. وهذا هو الوقوف عند النصوص وعدم التجاوز لها، ثبت ما أخبرنا به وما لم نخبر به نكفّ، فأخبرنا بالصفات نُثَبِتُها ونؤمن بها، ولم نخبر بكيفية الصفات فلا نخوض في هذا الباب، مع قطعنا بأن لصفات الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - كيفية لكنها مجهولة بالنسبة لنا؛ لا نعلمها.

قال: **(فيكون تكيّفها قفوا لما ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به).** هنا يشير إلى

الدليلين السابقين، قوله: (فَيَكُونُ تَكْيِيفُهَا قَفْوًا) هذا إشارة إلى الدليل الثاني وهو قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، وقوله: (بِمَا لَا يَمَكُنَّا الْإِحَاطَةَ بِهِ) إشارة إلى الدليل الأول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾.

ثم بعد ذلك ذكر - رحمه الله - الدليل العقلي على بطلان التكييف قال: (وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَلَأَنَّ الشَّيْءَ لَا تُعْرَفُ كَيْفِيَّةُ صِفَاتِهِ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ ذَاتِهِ، أَوْ الْعِلْمِ بِنَظِيرِهِ الْمَسَاوِي لَهُ، أَوْ بِالْخَبَرِ الصَّادِقِ عَنْهُ، وَكُلُّ هَذِهِ الطَّرِيقِ مُنْتَفِيَةٌ فِي كَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، فَوَجِبَ بُطْلَانُ تَكْيِيفِهَا).
هذه الآن ثلاثة طرق ذكرها الشيخ - رحمه الله - وكلها منتفية، لو وُجد شيء من هذه الطرق لأمكن معرفة الكيفية، لكنها كلها منتفية، ومعرفة كيفية الشيء - أي شيء كان - لها ثلاثة طرق:

الطريق الأولى: العلم بكيفية ذاته. بأن ترى ذاته أو تكون على علم بكيفية ذاته، فيكون علمك بصفات هذا الشيء فرعٌ لعلمك بكيفية ذاته.

الطريق الثانية: علمك بكيفية نظيره. أن يكون له نظير فتقيسه على نظيره، بأن ترى نظيره وتشاهده ويكون علمك بكيفيته قياساً على علمك بكيفية نظيره ولو لم تره.

الطريق الثالثة: الخبر الصادق بكيفية صفاته.

وكل هذه الطرق الثلاثة منتفية:

- فالله - عزَّ وجلَّ - بالنسبة لنا غيب لم نره.
- ولا نظير له - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].
- والطريق الثالثة وهي الخبر الصادق؛ الوحي كتاب الله وسنة نبيه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فيهما إثبات لوجود الصفات، وليس فيهما بيان لكيفيتها.

فما ثمة طريق أو سبيل إلى معرفة كيفية صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولهذا وجب الوقوف وعدم الخوض في هذا الباب لعدم الإمكان، ولأنه لا سبيل إلى هذه المعرفة. ولهذا من قال: كيف سمعته؟ كيف يده؟ كيف قدمه؟ يقال له: على ضوء ما قرّر الشيخ رحمه الله: كيف ذاته؟ أثبت له ذاتاً؟ يقول: نعم. فيقال: كيف ذاته؟ يقول: ذات لا كالدّوات، لا نعلم كيفيتها. يقال له: الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات. فإذا لم تعلم كيفية ذاته فكيف تعلم كيفية صفاته؟.

ولهذا من القواعد في هذا الباب (القول في الصفات فرعٌ عن القول في الذات)، وقاعدة أخرى: (القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر). هذا دليل عقلي.

ثم ذكر دليلاً عقلياً آخر فقال: (وأيضاً: فإننا نقول: أيُّ كيفية تقدّر لها لصفات الله تعالى؟) هذا تساؤل: أيُّ كيفية تقدّر لها لصفات الله وعقلك قاصر وفكرُك ضعيف؟ أيُّ كيفية تُقدّر لها؟ ما الذي سيبلغه ذهنك من تقديرٍ لكيفية صفات الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-؟ قال: (إنَّ أيُّ كيفية تقدّر لها في ذهنك فالله أعظم وأجلّ من ذلك). لأنَّ الله -عز وجل- لا يبلغ كنه صفاته الواصفون ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠) [الصفات: ١٨٠]، لا يبلغ كنه صفاته الواصفون، أي مهما بلغ الواصف من تقديرٍ في الذهن لعظمة الرَّبِّ وكمال صفاته وجماله فإنّه لا يبلغ ذلك. (وأيُّ كيفية تقدّر لها لصفات الله -تعالى- فإنك ستكون كاذباً فيها؛ لأنه لا علم لك بذلك). أيُّ كيفية تُقدّر لها في ذهنك؟ أي: يا من خُضت في هذا الباب فأنت كاذب في كل أحوالك. وهذا يخاطب به الشيخ من ابتلي بالتكليف، أي كيفية يُقدّر لها من يُكَيِّف في ذهنه هو كاذب فيها، لأن كل تقدير يقدره في ذهنه مهما بلغ من الكمال والحسن هو قول على الله بلا علم، ولهذا لو قيل لهذا المكَيِّف: ما مُستند هذا التكليف؟ لا مُستند له إلا التخرُّص والخوض بالعقل فيما لا سبيل للعقل أن يصل إليه، هذا من جهة.

من جهة أخرى -أشرتُ إليها- وهي أنّه مهما قَدَّر في ذهنه - وهو تصوّر في فكره - أمراً يرى أنه هو صفة الرَّبِّ -سبحانه- فالله -عز وجل- أكبر من ذلك، والمخلوق حدوده وفكره ناقص، وإذا أصبح يريد أن يجعل صفة الرَّبِّ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- على ضوء ما يشاهده ويراه في هذه المخلوقات يصبح شأنه كما قال بعض العلماء: شأن رجل وُلِدَ كفيف البصر لم ير شيئاً من هذه المخلوقات ولم يشاهد شيئاً منها، وفي لحظة من حياته من الله عليه بأن جعله يُبصر ثم أعاد عليه العمى مرة ثانية فلم ير إلا رأس ديك -هذا الذي شاهده- فكان كلما قيل له شيء قاسه على رأس الديك، إذا قالوا له: الجمل. قال: ما حجمه بالنسبة إلى رأس الديك؟ يقيس كل شيء على رأس الديك. فهذا مثال ذكره بعض أهل العلم، والأمثلة توضّح بعض المعاني، فالإنسان الذي شاهد هذا الكون ورأى هذه المخلوقات الصغيرة كيف يُقَحِّم عقله وفكره في معرفة صفة الرَّبِّ العظيم والخالق الجليل؟! ولهذا من الوجوه العقلية أيضاً في إبطال التكليف أن الإنسان عاجزٌ عن إدراك كيفية كثيرٍ من المخلوقات، فكيف يُدرك كيفية صفات خالقها؟! إذا كان عاجزاً عن إدراك كيفية المخلوقات فكيف

السبيل إلى أن يدرك كيفية الخالق؟ ولهذا ذكر الذهبي في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي في سير أعلام النبلاء "أنه لقي غلاماً مُبْتَلًى بالتكليف في صفات الرب، ويخوض فيها، ويتكلم في هذا الباب مُقَدِّراً كصفات الرب - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - فقال له عبد الرحمن بن مهدي: دعنا ننظر في كيفية صفات بعض المخلوقات، وننظر هل تستطيع أن تُقَدِّرَ كيفياتها؟ فإن أمكنك ذلك تنتقل للخطوة الثانية التي هي معرفة كيفية صفات الرب وإن عجزت عن معرفة كيفية صفات المخلوقات فمن باب أولى أن تكون عاجزاً عن معرفة كيفية صفات خالقها، فافتنع الغلام بهذا الرأي، فقال له عبد الرحمن بن مهدي: الله - جل وعلا - يقول عن الملائكة: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مِّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [فاطر: ١٠١]، وجاء في الحديث أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى جبريل وقد سدَّ الأفق وله ستمائة جناح، ركب هذه الأجنحة، أين أماكُنْها؟ ستمائة جناح بين كيفية تَرْكُوبِها في المَلَك؟ وكيف يطير بها؟ كيف حركته؟ فُبْهَتَ، قال له ابن المهدي: أنا أَهْوَنُ عليك الأمر؛ بعض الملائكة لهم ثلاث أجنحة ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مِّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾، بعضهم لهم ثلاثة أجنحة: جناح على اليمين، وجناح على اليسار، والثالث أين مكانه؟ وكيف يطير به؟ وكيف يتحرك بهذا الجناح الثالث؟ قال: أنا عاجز وانتهيت عن الخوض في كيفية صفات الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى". إذا كان العبد عاجزاً عن معرفة كيفية المخلوقات، فكيف يخوض في معرفة كيفية الخالق - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -.

قال: (وحيثُ يجب الكَفُّ عن التكليف تقديرًا بِالْجَنَانِ) أي بالقلب، لا يُقَدِّرُ الإنسان في قلبه أي شيء في باب الكيفية، وإن دخل إلى قلبه شيء من ذلك يطرده ويتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويقول: (آمنت بالله) وينتهي عن الخوض في هذا الباب، (أو تقريرًا بِاللِّسَانِ) أي لا يتكلم بلسانه في شيء من هذا. (أو تحويرًا بِالْبَنَانِ) أي لا يكتب بقلمه شيئاً من هذا. فالتكليف باطل.

قال: (ولهذا لَمَّا سئل مالك - رحمه الله تعالى - عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥٠]، كيف استوى؟ أطرق - رحمه الله - برأسه حتى علاه الرُّحْضَاءُ (العرق)، ثم قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة). وروى عن شيخه ربيعة أيضاً: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول). وقد مشى أهل العلم بعدهما على هذا الميزان.

وإذا كان الكيف غير معقول ولم يرد به الشرع فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي

فوجب الكفُّ عنه.)

كلمة الإمام مالك التي ساقها المصنف - رحمه الله - هنا وهي ثابتة عنه بالأسانيد الصحيحة عدّها أهل العلم قاعدة في هذا الباب، وليست مختصة بما سُئل عنه الإمام مالك - رحمه الله -، فما قاله مالك - رحمه الله - في جواب من سأله عن كيفية استواء الرب يقال جواباً لمن سأل عن كيفية أي صفة من صفاته - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -، فهو كلام عظيم استحسّنه أهل العلم وتلقّوه بالقبول. وقلّ أن تجد كتاباً من كتب الاعتقاد إلّا ويورد هذا الأثر العظيم مع الثناء عليه وبيان مكانته وأنه قاعدة مطّردة تقال في كل صفات الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -؛ لأنّ باب الصفات واحد والقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر.

وهنا لاحظ ملاحظة مهمة في جواب مالك - رحمه الله - أن السائل تلا الآية قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥٠]، كيف استوى؟) تلا الآية، فهو يعرف الآية ويعرف وجودها في القرآن الكريم وسؤاله محدّد وهو كيفية هذا الاستواء الذي ذكر في هذه الآية صفةً لله، ما كيفيته؟ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥٠]، كيف استوى؟) وقد عرفنا أن هذا الباب لا سبيل للعبد إلى العلم به، والخوض فيه باطل؛ لأنه خوض فيما لا سبيل له إلى العلم به، وهو قولٌ على الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بلا علم، ولهذا لما سمع مالك - رحمه الله - مقالة هذا السائل غضب وعلاه الرّحضاء - أي تصبب عرقاً - وهذا غضبٌ لله وغيره على دين الله، وتعظيم لصفات الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -. (علاه الرّحضاء) أي تصبب عرقاً من سؤال هذا السائل، سؤاله الشنيع عن أمر لا سبيل للعباد أن يعرفوه. قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥٠]، كيف استوى؟) فأجابه مالك - رحمه الله - بقوله: (الاستواء غيرٌ مجهول، والكيف غيرٌ معقول)، مراده - رحمه الله - بقوله: (غيرٌ مجهول) أي: معناه، لأنّ ﴿اسْتَوَى﴾ هذه كلمة عربية واضحة المعنى بيّنة الدلالة لا خفاء في معناها، فنحن نعرف معنى (استوى) من لغة العرب أنه علا وارتفع، استوى على الشيء: أي علا وارتفع عليه، فهو غير مجهول المعنى، ونحن نعرف من لغة العرب الفرق بين استوى ونزل، هذه لها معنى وهذه لها معنى، ونعرف معنى (استوى) ونعرف معنى (نزل) ولا يلتبس علينا الفرق بين استواء ونزول من حيث المعنى، المعنى واضح، ولهذا في بعض ألفاظ هذا الأثر قال: "الاستواء معلوم" أي معلوم معناه، لأنّا نحن حُوطِبْنَا في القرآن بكلام عربيٍّ مُبين، واضح بيّن، فمن حيث المعنى فالمعنى

واضح ولا يلتبس علينا المعنى في قوله مثلاً: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ١٠٦]، كل هذه الآيات معانيها معروفة، نحن نعرف الفرق بين (استوى) و(غَضِبَ) و(رَضِيَ)، هذه معناها معروف في اللغة وهذه معناها معروف في اللغة، فـ(الاستواء غير مجهول) أي: معناه غير مجهول، وهذا أيضاً هو معنى اللفظ الآخر "الاستواء معلوم" أي المعنى.

من يؤولون الاستواء من المتكلمين الذي ورد ذكره في القرآن الكريم تبعاً لتأويلهم الوارد في القرآن أيضاً أولوا كلام مالك - رحمه الله - على جادة التأويل التي مضوا عليها، كما قد أولوا معنى الاستواء في القرآن بالاستيلاء، أيضاً أولوا كلام مالك - رحمه الله - بشيء لا يريده، الإمام مالك قال: "الاستواء معلوم" قالوا: نعم الاستواء معلوم؛ يريد مالك أي أنه معلوم الورود في القرآن، أي نعلم أنه ورد في القرآن. هذا تحصيل حاصل. ومالك أنبل قدراً من أن يكون جوابه في أمر هو تحصيل حاصل؛ لأن الرجل يعلم وروده في القرآن فقد قرأ الآية، ولهذا قلت لكم: انتبهوا من أن السائل قرأ الآية، قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ يقولون: مالك أجابه على سؤاله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ قال: نعلم أن الاستواء موجود في القرآن. هذا معنى قوله عندهم "الاستواء معلوم" أي: معلوم وروده في القرآن.

(الاستواء غير مجهول) أي: معناه فهي كلمة عربية واضحة المعنى بينة الدلالة لا خفاء فيها، (والكيف غير معقول) أي لا سبيل إلى العقول أن تعرفه، لأن العقول قاصرة عن إدراك كيفية صفات الرب - تبارك وتعالى - وعاجزة عن ذلك، (والإيمان به) أي: الاستواء (واجب) لثبوتها بالأدلة، فيجب الإيمان به وإثباته صفة لله كما أثبت الله - تبارك وتعالى - لنفسه، (والسؤال عنه بدعة) أي السؤال عن كيفية استوائه - سبحانه وتعالى - بدعة، أمرٌ مُحدث في دين الله - تبارك وتعالى -، ولم يوجد إلا عند أهل الباطل، أما الصحابة ومن سار على نهجهم فما وجد عندهم هذا السؤال.

ثم هذه الكلمة - كما أشرت - عدها أهل العلم قاعدة تقال في جميع الصفات.

ولهذا لو قال قائل: قال صلى الله عليه وسلم: «يُزَلُّ رَبَّنَا إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ» كيف نزوله؟ نجيبه بما أجاب به مالك - رحمه الله - من سأل عن كيفية استوائه نقول: النزول غير مجهول وكيفيته غير معقولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، كيف يده؟ نقول: (اليدان غير مجهولتين من حيث المعنى)، نعرف الفرق بين يد ووجه وقدم. هذا معنى معروف في لغة العرب. فهو غير مجهول من حيث المعنى، (والكيف غير معقول) أي كيفية اليد غير معقولة، لا نعقل كيفية يديه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. (والإيمان بهما واجب) أي الإيمان بهما صفة لله. (والسؤال عن كفيتهما بدعة محدثة في دين الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى). وهي قاعدة تقال في الصفات الذاتية والصفات الفعلية، في كل الصفات يمكن أن تجيب من سأل عن الكيفية بما أجاب به مالك - رحمه الله - من سأل عن كيفية الاستواء.

وأشار الشيخ إلى أن هذا الأثر أيضاً روي عن شيخ مالك ربيعة الرأى أنه قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول) ولهذا - رحمه الله - يحتمل أنه سمع الجواب من شيخه في وقت سابق فأجاب به بناءً على ما سمعه من شيخه، واحتمال أن يكون هذا من باب التوافق في الإجابة؛ يعني جواب التلميذ وافق جواباً كان لشيخه في مثل هذه المناسبة. فيحتمل أن مالكاً - رحمه الله - سمع الجواب من شيخه فأجاب بهذا الجواب على ضوء سماعه من شيخه. ويحتمل أن يكون لم يسمعه ووافق جوابه جواب شيخه.

قال: (وقد مشى أهل العلم بعدهما) أي مالك وشيخه (على هذا الميزان). لاحظ قوله: (على هذا الميزان) إشارة إلى أن هذا الأثر يعدّ ميزاناً في الباب أي: قاعدة تطبق ويُسار على ضوءها في جميع الصفات، ولهذا يمكن أن نأخذ من أثر مالك قاعدة - نصوغه صياغة قاعدة - فنقول: صفات الله غير مجهولة، وكيفياتها غير معقولة، والإيمان بها واجب، والسؤال عنها بدعة.

قال: (وإذا كان الكيف غير معقول ولم يرد به الشرع فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي فوجب الكف عنه). انتفى الدليل العقلي مثل ما قال الإمام مالك: لا سبيل إلى العقل أن يبلغه، والدليل الشرعي منتفى؛ لأنه - كما عرفنا - ليس في الشرع فيما يتعلق بالصفات إلا إثبات الوجود، أما إثبات الكيفية فهذا ليس موجوداً في القرآن والسنة.

ثم قال رحمه الله: (فاحذر الحذر من التكييف أو محاولته فإنك إن فعلت وقعت في مفاوز لا تستطيع الخلاص منها) يعني إذا أقحم الإنسان عقله وفكره في هذا الباب وقع في مهلكة، وأدخل نفسه في باب عطب وهلاك وردى من غير طائل، ومن غير أن يحصل نتيجة، فهو يخوض في باب لا سبيل من الوصول منه إلى غاية؛ بل لا يصل منه إلا إلى الضلال والردى، قال: (وإن ألقاه الشيطان

في قلبك) والشيطان قد يلقي في قلب الإنسان شيئاً من هذه الوسوس كيف كذا وكيف كذا؟ فما الواجب في مثل هذا المقام؟ قال: **(وإن ألقاه الشيطان في قلبك فاعلم أنه من نزغاته، فالجأ إلى ربك فإنه معاذك)** يعني استعذ بالله كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْزَعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]، ﴿قُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ (٩٧)﴾ [المؤمنون: ٩٧]، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ (١) مَلِكِ النَّاسِ (٢) إِلَهِ النَّاسِ (٣) مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ (٤) الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ (٥) مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ (٦)﴾ [سورة: الناس] فتعوذ بالله من الشيطان، واطرد هذا الهاجس والفكر من قلبك ولا تبقيه في قلبك، وانتبه عن هذا الأمر وامتنع عنه.

قال: **(وافعل ما أمرك به فإنه طيبك)** أي أن ما أمرك الله -تبارك وتعالى- به من التعوذ به من الشيطان هو طيبٌ هذا الداء وعلاجه، لأن الخوض في هذا الأمر داء ومرض، وعلاج هذا المرض بالكف عنه والتعوذ بالله -تبارك وتعالى- من الشيطان الرحيم. **(قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْزَعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦])**.



[المتن]

القاعدة السابعة: صفات الله -تعالى- توقيفية لا مجال للعقل فيها.

فلا تُثبت لله -تعالى- من الصفات إلا ما دلّ الكتاب والسنة على ثبوته، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: (لا يوصفُ الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله؛ لا يتجاوز القرآن والحديث) انظر: القاعدة الخامسة في الأسماء.

ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصفة، كالعزة والقوة والرحمة والبطش والوجه واليدين ونحوها.

الثاني: تضمُّن الاسم لها، مثل: (الغفور) متضمِّنٌ للمغفرة، و(السميع) متضمِّنٌ للسمع، ونحو ذلك، انظر: القاعدة الثالثة في الأسماء.

الثالث: التصريح بفعلٍ أو وصفٍ دالٍّ عليها كالاتواء على العرش، والتزول إلى السماء الدنيا، والحيء للفصل بين العباد يوم القيامة، والانتقام من الجرمين الدال عليها على الترتيب قوله

تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يُزَلُّ رَبَّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا..." الحديث،^(١) وقول الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

[الشرح]

قال رحمه الله: (القاعدة السابعة: صفات الله -تعالى- توقيفية لا مجال للعقل فيها. فلا تُثبت لله -تعالى- من الصفات إلا ما دلّ الكتاب والسنة على ثبوته)، قال: (صفات الله -تعالى- توقيفية) فهذه القاعدة نظير القاعدة التي مرّت معنا في باب قواعد الأسماء "أسماء الله توقيفية" ولهذا الأدلة التي ساقها الشيخ -رحمه الله- هناك مُستدلاً بها على أن أسماء الله توقيفية هي ذاتها دليل على أن صفات الله -تبارك وتعالى- توقيفية، ومعنى توقيفية: أي يُتوقف في إثباتها على النص، لا يُتجاوز كتاب الله وسنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ولهذا ساق المصنف هنا قول الإمام أحمد رحمه الله: (لا يوصفُ الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لا يُتجاوز القرآن والحديث).

قال: (انظر: القاعدة الخامسة في الأسماء.)؛ لأنّ باب الأسماء والصفات واحد؛ يُتوقف فيه على التّص ولا يتجاوز فيه الدليل. وإشارة الشيخ إلى القاعدة الخامسة في الأسماء، أي: أن الأدلة التي ذكرت هناك صالحة لأن يُستدل بها هنا، ولهذا اكتفى الشيخ -رحمه الله- بهذه الإشارة (صفات الله -تعالى- توقيفية لا مجال للعقل فيها).

ثم بناءً على هذه القاعدة قال: (وللدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه) وذكرها: (الأول) و(الثاني) و(الثالث). بينما لدلالة الكتاب والسنة على الاسم وجه واحد وهو: التنصيص عليه. ولهذا مرّ معنا أن باب الصفات أوسع من باب الأسماء. ذكر الشيخ الطرق الثلاثة لمعرفة الصّفة:

- الطريق الأولى: (التّصريح بالصفة كالعزة) في مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ﴾ [المنافقون: ١٠٨]، فهذا تصريح بالصفة، أيضاً: (القوة): ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]،

(١) البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل...، حديث رقم (١١٤٥).

مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل.. حديث رقم (٧٥٨).

و(الرحمة): ﴿وَرُبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]، ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] و(البطش): ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ (١٢) [البروج: ١٢]، و(الوجه): ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصاص: ٨٨]، و(اليدين): ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾ [ص: ٧٥]، فهذه الآيات فيها التصريح بالصفة؛ يعني ذكرت الصفة تصريحاً، فهذا طريق لمعرفة الصفة؛ أن تأتي مُصرِّحاً بها في القرآن.

- الطريق الثانية: (تضمُّنُ الاسم لها). ومرر معنا في قاعدة "أسماء الله كلها حسنى"، أن وجه الحسن فيها كون كل اسم منها دالٌّ على صفة كمال لله، فكل اسم متضمن لصفة كمال. فإذاً هذه طريق ثانية لإثبات الصفة من خلال الأسماء، (العليم) نأخذ منه صفة العلم، (السميع) نأخذ منه صفة السمع، (البصير) نأخذ منه صفة البصر... وهكذا. فإذاً هذه طريقٌ ثانية لمعرفة الصفة. قال: (تضمُّنُ الاسم لها، مثل: (الغفور) متضمنٌ للمغفرة، و(السميع) متضمنٌ للسمع، ونحو ذلك، أنظر: القاعدة الثالثة في الأسماء).

الدلالات: دلالة المطابقة، ودلالة التضمن ودلالة الالتزام، وأيضاً يُناسِب الرجوع هنا إلى القاعدة الأولى من القواعد التي ذكرها الشيخ، والقاعدة الثانية، كلها شاهد لهذا. القاعدة الأولى: أسماء الله كلها حسنى. والقاعدة الثانية: أسماء الله أعلام وأوصاف. فهذه كلها تصلح دليلاً لهذا الطريق.

- الطريق الثالثة: (التصريح بفعلٍ أو وصفٍ دالٍّ عليها). يعني دالٌّ على الصفة (كلاستواء على العرش، والتزول إلى السماء الدنيا، والجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، والانتقام من الجرمين، الدال عليها على الترتيب قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُتَزَلُّ رَبَّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا...» الحديث، وقول الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

فلاحظ هنا على الترتيب قوله: ﴿اسْتَوَى﴾ هذا فعل أخذ منه صفة (الاستواء)، وكذلك قوله: «يُتَزَلُّ» هذا فعل أخذ منه صفة (التزول)، وقوله: ﴿وَجَاءَ﴾ هذا فعل أخذ منه صفة (الجيء)، والوصف في قوله: ﴿مُنتَقِمُونَ﴾ أخذ منه صفة الانتقام، ولهذا المنتقم ليس اسماً من أسماء الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الحسنى، وإنما هو وصف جاء مقيداً ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾، فلهذا

هَذَا الوصف المقيّد لا يُؤخذ منه اسم لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

الشاهد: أَنَّ هَذِهِ ثَلَاثَةُ طُرُقٍ لمعرفة الصفة.

- عن طريق التصريح بها.
- وعن طريق الاسم الذي تتضمنها.
- وعن طريق الفعل الذي دلّ عليها.

وأيضاً ثمّ طريق رابع لمعرفة الصفة وسبق أن أشار إليه الشيخ -رحمه الله- عندما تكلم عن الصفات السلبية؛ ذكر هناك قاعدة في الصفات السلبية وأن السلب فيها ليس محضاً وصرفاً، وإنما هو نفي متضمن ثبوت كمال ضدّ المنفي، فنُثبت من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ (٤٦)﴾ [فصلت: ٤٦]، كمال عدله، ونُثبت من قوله: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، كمال حياته وقيوميّته، وهكذا كل نفي في القرآن نأخذ منه ثبوت صفة ثبوتية ضد هذه الصفة السلبية، فنُثبت له كمال ضد ما نفاه، يعني نُثبت له مما نفاه كمال ضد المنفي، فهذه طريق رابعة. ولهذا مثلاً العلم، فهذه الصفة نستطيع أن نثبتها لله من أربعة طرق:

الطريق الأولى: التصريح بالصفة: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الطريق الثانية: نأخذ أيضاً هذه الصفة من اسمه (العليم): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (١)﴾ [الحجرات: ١]، هذا الاسم نأخذ منه ثبوت صفة العلم.

الطريق الثالثة: نأخذ صفة العلم من الفعل الدال على هذه الصفة، مثل قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قوله: ﴿يَعْلَمُ﴾ هذا نأخذ منه صفة العلم، يعني الفعل الدال على الصفة.

الطريق الرابعة: نأخذ هذه الصفة عند إثبات كمال ضد المنفي، مثلاً قوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا (٦٤)﴾ [مریم: ٦٤]، نفي النسيان عنه دليل على كمال العلم، أيضاً قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ [النمل: ٩٣]، نفي ذلك دليل على كمال علمه، أيضاً قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا (٤٤)﴾ [فاطر: ٤٤]، في ذلك دليل على علمه، ولهذا الشيخ -رحمه الله- هناك لو رجعنا إلى ما ذكره -رحمه الله- في القاعدة الثالثة من قواعد

الصفات في آخرها قال: (مثال ثالث: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، فنفي العجز عنه يتضمن كمال علمه وقدرته، ولهذا قال بعده: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ (٤٤) [فاطر: ٤٤] لأن العجز سببه إما الجهل بأسباب الإيجاد وإما قصور القدرة عنه، فلكمال علم الله -تعالى- وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السموات ولا في الأرض، قال: (وبهذا المثال علمنا أن الصفة السلبية قد تتضمن أكثر من كمال).

على كل حال هذه الآن أربعة طرق ممكن من خلالها معرفة الصفة: إما التصريح بها، أو تضمن الاسم لها، أو الفعل الدال عليها، أو إثباتها من خلال النفي الذي يتضمن إثبات كمال ضد المنفي.



[المتن]

قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى

الأدلة التي ثبت بها أسماء الله -تعالى- وصفاته هي: كتاب الله -تعالى-، وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-؛ فلا ثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما.

وعلى هذا: فما ورد إثباته لله -تعالى- من ذلك في الكتاب والسنة وجب إثباته، وما ورد نفيه فيهما وجب نفيه مع إثبات كمال ضده.

وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما وجب التوقف في لفظه؛ فلا يثبت ولا ينفي لعدم ورود الإثبات والنفي فيه، وأما معناه فيُفَصَّلُ فيه: فإن أُريدَ به حقٌّ يليق بالله تعالى فهو مقبول، وإن أُريدَ به معنى لا يليق بالله -عز وجل- وجب رده.

١- فمما ورد إثباته لله تعالى: كلُّ صفة دلَّ عليها اسمٌ من أسماء الله -تعالى- دلالة مُطَابَقَة أو تَضَمُّن أو التزام.

ومنه: كلُّ صفة دلَّ عليها فعلٌ من أفعاله كالاستواء على العرش، والتزول إلى السماء الدنيا، واجيء للفصل بين عباده يوم القيامة، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تُحصى أنواعها فضلاً عن أفرادها ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ (٢٧) [إبراهيم: ٢٧].

ومنه: الوجه، والعينان، واليدان، ونحوها.

ومنه: الكلام، والمشية، والإرادة بقسميها الكوني والشرعي، فالكونية بمعنى المشية والشرعية بمعنى المحبة.

ومنه: الرضا، والمحبة، والغضب، والكراهة ونحوها.^(١)

٢- وما ورد نفيه عن الله - سبحانه - لانتفائه وثبوت كمال ضده: الموت، والنوم، والسنة، والعجز، والإعياء، والظلم، والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثل أو كفؤ، ونحو ذلك^(٢)

٣- وما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ (الجهة). فلو سأل سائل: هل ثبت لله تعالى جهة؟ قلنا له: الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتا ولا نفيًا، ويُغني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء.

وأما معناه: فإما أن يُراد به جهة سفلى أو جهة تحيط بالله أو جهة علو لا تحيط به.

فالأول: باطل لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع.

والثاني: باطل أيضا لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته.

والثالث: حق لأن الله تعالى العلي فوق خلقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

[الشرح]

قال رحمه الله: (قواعد في أدلة الأسماء والصفات) هذه القواعد التي ساقها الشيخ - رحمه الله - هنا تحت هذه العنوان (قواعد في أدلة الأسماء والصفات) هي في الحقيقة قواعد في غاية الأهمية لأن مع كثرة المناهج والطرائق التي تتعامل مع نصوص الكتاب والسنة على وجوهات مختلفة جعلت متأكدًا في حق من يريد لنفسه السلامة والنهج الصحيح أن يسير في فهم النصوص على ضوء قواعد صحيحة وضوابط قويمه حتى لا ينحرف به السبيل. فالمناهج في فهم النصوص وفهم القرآن والسنة كثيرة ومتعددة، وكل يدعي أن نهجه هو النهج الصحيح، وهذه القواعد التي يذكرها الشيخ - رحمه الله - هي قواعد في ضبط المنهج مع الأدلة، أو هي قواعد في النهج الذي ينهج المسلم مع أدلة الأسماء والصفات. كيف يستدل وكيف يتعامل مع الأدلة؟ وكيف يكون طريقه مع هذه الأدلة؟ وكل هذه القواعد تضبط هذا المسار، وتحدد معالمه، ويؤمن بضبطها والسير على ضوئها بإذن الله -

(١) أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد.

(٢) أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد.

تَبَارَكَ وَتَعَالَى - من العِثَار.

قال: (الأدلة التي تُثبت بها أسماء الله -تعالى- وصفاته هي: كتاب الله -تعالى-، وسنة رسوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ فلا تُثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما). هذه مقدمة للقاعدة، والشيخ -رحمه الله- سبق أن ذكر الأدلة على ذلك عندما بيّن أن أسماء الله وصفاته وتوقيفه، أي يتوقف فيها على ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فالأدلة التي تُثبت بها الصفات هي الكتاب والسنة.

قال: (وعلى هذا) أي بناءً على هذا الأصل المكين والأساس المتين، بناءً عليه (فما ورد إثباته لله -تعالى- من ذلك في الكتاب والسنة وجب إثباته، وما ورد نفيه فيهما وجب نفيه مع إثبات كمال ضده).

وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما وجب التوقف في لفظه؛ فلا يُثبت ولا ينفي لعدم ورود الإثبات والنفي فيه، وأما معناه فيُفصّل فيه: فإن أُريد به حقٌّ يليق بالله -تعالى- فهو مقبول، وإن أُريد به معنى لا يليق بالله -عزّ وجل- وجب رده. الأصل هنا في القاعدة: أن الصفات لا تُثبت إلا بدليل من الكتاب والسنة، بنى الشيخ -رحمه الله- على هذا الأصل أن الصفات -من حيث هي- على ثلاثة أنواع:

- نوع منها ثبت في الكتاب والسنة؛ يعني جاء إثباته في الكتاب والسنة.
 - ونوع آخر جاء نفيه في الكتاب والسنة.
 - ونوع ثلاث لم يأت في الكتاب والسنة لا الإثبات ولا النفي، يعني لم يُثبت ولم يُنف.
- نوع أثبت، ونوع نُفي، ونوع لم يثبت ولم ينف. فكيف يكون التعامل مع هذه الأنواع الثلاثة، والقاعدة في هذا الباب الصفات لا يتجاوز فيه الكتاب والسنة؟

قال رحمه الله: إن ما أُثبت في الكتاب والسنة من الصفات نثبته، وستأتي أمثلة لذلك وما نفي منها في الكتاب والسنة نفيه مع إثبات كمال الضد، وما لم ينف ولم يثبت في الكتاب والسنة هذا نتوقف في لفظه ونفسر معناه، فإذا كان المعنى المراد حقاً فالحق ثابت وإن كان المراد معنى باطلاً فالباطل مردود. هذا إجمال سيأتي تفصيله، والقسمة التي ذكر ثلاثة، سيبدأ في تفصيلها واحداً واحداً.

والنوع الأول من أنواع الصفات قال: (فمما ورد إثباته لله تعالى: كلُّ صفة دلَّ عليها اسمٌ من أسماء الله -تعالى- دلالة مُطابَقة أو تَضَمُّن أو التزام.

ومنه: كلُّ صفة دلَّ عليها فعلٌ من أفعاله كالاستواء على العرش، والتزول إلى السماء الدنيا، والنجى للفصل بين عباده يوم القيامة، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تُحصى أنواعها فضلاً عن أفرادها ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ (٢٧) ﴿إبراهيم: ٢٧﴾.

ومنه: الوجه، والعينان، واليدان، ونحوها.) أي منها ما صرَّح فيه بالصفة أو نص فيه بالصفة.
(ومنه: الكلام، والمشية، والإرادة بقسميها الكوني والشرعي، فالكونية بمعنى المشية والشرعية بمعنى المحبة.

ومنه: الرضا، والمحبة، والغضب، والكراهة ونحوها) قال الشيخ في الهامش: (أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد). الكلام على هذه الصفات وعلى أدلتها ومناقشة المخالفين فيها هـذا باب واسع، وربما أن الوقت لا يتسع للخوض في ذلك فأحيلكم مثل ما أحالكم الشيخ -رحمه الله- إلى كتب العقائد مثل: العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام بن تيمية -رحمه الله- مع شروحها، أرى أنها كافية ووافية في بيان ذلك.

قال: (ومما ورد نفيه عن الله -سبحانه- لانتفائه وثبوت كمال ضده: الموت، والنوم، والسَّنة، والعجز، والإعياء، والظلم، والغفلة عن أعمال العباد) أخذاً من قوله ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ [النمل: ٩٣]، (وأن يكون له مثل أو كفو ونحو ذلك) قال في الهامش: (أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد). هـذا النوع الثاني (مما ورد نفيه)، والطريقة في هـذا النوع أن ينفي عن الله -تبارك وتعالى- كما نفاه الرب -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- عن نفسه.

ثم بعده هو النوع الثالث عند قوله: (ومما لم يرد إثباته ولا نفيه).^(١)



^(١) انتهى الشريط الثامن.